المقاولاتية في الجزائر هل هي غاية أو وسيلة؟ قراءة سوسيوتحليلية

Entrepreneurship in Algeria:is it agoel or a means¨ Socio-analyticreading

سعاد وحيدة*
طالبة دكتوراه، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف،
مخبر الجريمة والانحراف-باجي مختار عنابة
Souad Wahida
PhD student, university Chadli Ben Djdid
Eltarf
The laboratory of crime and deviation
Badji Mokhtare annaba
s.wahida@ univ-eltarf.dz

مراد كشيشب
أستاذ محاضر أ، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف،
مخبر الجريمة والانحراف-باجي مختار عنابة
Moured Kechicheb
Associate (A)
university Chadli ben Djdid Eltarf
The laboratory of crime and deviation
Badji Mokhtare Annaba
m.kechicheb@univ-eltarf.dz

تاريخ الاستلام: 2024/09/19 تاريخ القبول: 2024/11/24 تاريخ النشر: 2025/05/25

الملخص: إن ظهور المقاولاتية في الجزائر كان بوتيرة بطيئة بسبب التوجه الايديولوجي للدولة، فقد شهدت تحولات عميقة انطلاقا من التهميش إلى الشرعية ثم الاستقلالية و ذلك بعد تبني نظام اقتصاد السوق الذي فرض على الدولة الجزائرية وضع المقاولاتية كاستراتيجية في مختلف المخططات التي قامت بها وصياغتها لجملة من القوانين لا سيما قانون الاستثمار بداية من سنة 1993 إضافة إلى هياكل الدعم المختلفة التي تعمل على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة ما ساعد على انتشار عدد كبير منها حيث عرفت ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة،

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز مختلف الظروف التي نشأت في خضمها المقاولاتية في الجزائر ومعرفة مختلف العوامل التي ساعدت على ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة وكيفية تطورها إضافة إلى معرفة أهمية السياق الاقتصادي، السياسي والاجتماعي لديناميكية المقاولاتية

وقد اعتمدنا في هذه الورقة البحثية على المنهج التاريخي القائم على رصد الأحداث التاريخية والذي ساعدنا على متابعة تاريخ ظاهرة المقاولاتية في الجزائر وتطورها عبر فترات تاريخية مختلفة إضافة إلى المنهج الوصفي الذي ساعدنا على وصف الظاهرة وتحليلها في كل فترة من الفترات التاريخية التي مرت بها.

توصلنا إلى أن الحكومة الجزائرية أدركت أهمية المقاولاتية في تحقيق النمو الاقتصادي مما ساهمعلى بروزها في مختلف سياساتها إلا أنها لم توفر المناخ الاقتصادي الملائم الذي يسهل من وتيرة تطورها، كما أن السياق الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي أثر إلى حد بعيد على التطور السريع للمقاولاتية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: مقاولاتية؛ توجه ايديولوجي؛ نظام اشتراكي؛ نظام اقتصاد السوق؛ مؤسسات صغيرة ومتوسطة وناشئة.

Abstract: The emergence of entrepreneurship in Algeria was slow due to the ideological orientation of the state. It witnessed profound transformations starting from marginalization to legitimacy and then independence after adopting the market economy system, which imposed on the

*-المؤلف المرسل

Algerian state to place entrepreneurship as a strategy in the various plans it carried out and its formulation of a set of laws, especially the investment law starting in 1993, in addition to the various support structures that work to finance small and medium enterprises and start-ups, which helped in the spread of a large number of them, as they witnessed a significant increase in recent years. This research paper aims to highlight the various circumstances in which entrepreneurship arose in Algeria and to know the various factors that helped in the emergence of small and medium enterprises and start-ups and how they developed, in addition to knowing the importance of the economic, political and social context for the dynamics of entrepreneurship. In this research paper, we relied on the historical approach based on monitoring historical events, which helped us follow the history of the phenomenon of entrepreneurship in Algeria and its development over different historical periods, in addition to the descriptive approach that helped us describe and analyze the phenomenon in each of the historical periods it went through. We have concluded that the Algerian government has realized the importance of entrepreneurship in achieving economic growth, which has contributed to its emergence in its various policies. However, it has not provided the appropriate economic climate that facilitates the pace of its development. Moreover, the economic, social and even political context has greatly affected the rapid development of entrepreneurship in Algeria.

Keywords: Entrepreneurship; Ideological stance; Market economy system; les PME et LES STARTAP.

- مقدمة :

إن فتح النقاش حول موضوع المقاولاتية الذي أصبح اهتمام العام والخاص في الجزائر يعد من المسائل الهامة التي تطرح نفسها بإلحاح على ساحة البحث العلمي في الوقت الراهن خاصة بعد الالتفاتة الكبيرة حول هذا الموضوع من قبل الحكومة وتسطيرها كبرنامج ومحتوى دراسي في مقررات التعليم العالي، ما دفعنا للبحث والتقصي حول الأسباب الكامنة لتبني هذا المسار المستورد والبعيد عن التكوين الابستمولوجي والتاريخي للمجتمع الجزائري الذي ظلت مؤسساته الاقتصادية لعقود من الزمن تحت طائلة مسير واحد وهو الدولة هذه الأخيرة التي أجبرها عقمها الاقتصادي على تغيير سياساتها وتجاوز منطلقاتها في ظل ايديولوجية عالمية فرضت منطقها عنوة متجاوزة إطارها الجغرافي والحضاري، ما شكل اصطدام بين واقع المجتمع الجزائري الذي تخبط في الفوضى الاقتصادية (نظام التسيير الذاتي النظام الاشتراكي، إعادة الهيكلة، خوصصة المؤسسات الاقتصادية، نظام اقتصاد السوق)من جهة ومن جهة أخرى تركيبة الفرد الجزائري الذي يتمسك بمنظومة العمل النمطي الذي يمنحه فرصة التمتع بنظام الحقوق الاجتماعية والمهنية وبين سياسة الدولة التي نقلت المقاولاتية دون وضع التأسيس العلمي والمعرفي لها وتكييفها مع خصوصية مجتمعها وقد كانت في حقيقة الأمر بعيدة عن قالبها الأصلي.

سنناقش في هذه الورقة البحثية ثلاثة محاور هامة نوضح من خلالها أهم الفترات التاريخية التي مرت بها المقاولاتية في الجزائر وهي:1- الإطار المفاهيمي للدراسة 2-التطور السوسيوتاريخي للمقاولاتية في الجزائر مع مراعاة أبرز الحقبات التاريخية فيها. 3-أهمية السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي لديناميكية المقاولاتية.

الاشكالية:

تعد المقاولاتية أحد المنافذ الهامة لخلق الكفاءة الاقتصادية والإبداع وأبرز دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية سعت إلى تجسيدها مختلف الدول والجزائر واحدة منها.

إن مسار المقاولاتية في الجزائر شهد تذبذبا بسبب التوجه الايديولوجي للدولة الذي كان عاملا هاما في عدم بروزها وانتهاجها كاستراتيجية فعالة في تطور المجتمع الجزائري وديناميكيته إضافة إلى اهتمام السلطة بالمؤسسات الضخمة التي تعتبر موردا هاما لتحقيق الثروة الاقتصادية وسعيها الدائم لتحقيق العدالة والمواطنة وتوفير حياة كريمة لأفراد المجتمع الجزائري وهو ما أثر على بروز القطاع الخاص الذي شهد تحولات عميقة تأرجحت بين التهميش الشرعية والاستقلالية، ما يؤكد أن المقاولاتية في الجزائر مرت بفترات زمنية متعاقبة اختلفت كل فترة عن سابقاتها وهذا بعد توجه الدولة نحو النظام الاقتصادي الجديد (نظام اقتصاد السوق).

فالانتقال من نمط الاقتصاد الموجه نحو نمط الاقتصاد الحر يفرض تبني استراتيجيات التنمية التي تستدعي اشراك مختلف الفاعلين لإعادة ضبط وبناء مجتمع متوازن، ولتحقيق ذلك قامت الدولة بصياغة ترسانة من القوانين خاصة قانون الاستثمار سنة 2001 الذي يحمل مجموعة من التسهيلات لإنشاء مقاولات صغيرة ومتوسطة.

فقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في إقبال العديد من أفراد المجتمع الجزائري على المقاولة ما ساهم في ارتفاع عدد المقاولين الذين توجهوا نحو الفعل المقاولاتي عن طريق تجسيده في صورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجالات مختلفة.

لذلك فان انتشار المقاولاتية في المجتمع الجزائري يشكل انطلاقة هامة لإعادة تشكيل النسيج الاقتصادي والاجتماعي، فالتوسع في المبادرات الفردية للمقاولين يشير إلى وجود ديناميكية اقتصادية نتجت عن وعي الدولة الجزائرية بأهمية العمل المقاولاتي الذي كرست له سياسات دعم مختلفة متجاهلة القناعة الذاتية والرغبة الحقيقية للأفراد في الابداع والابتكار وغياب التخطيط الاستراتيجي وافتقار المقاولين للرؤية الاقتصادية الواضحة.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الورقة البحثية لتناقش أبرز المحطات التي مرت بها المقاولاتية في الجزائر والظروف التي تطورت من خلالها، محاولة الاجابة عن التساؤل التالي:

- ما الذي تسعى الدولة الجزائرية لتحقيقه من خلال انتهاجها للمقاولاتية في مختلف برامجها السياسية؟

أهداف الدراسة:

ونسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة أهمية السياق السياسي، الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر لبلورة العمل المقاولاتي.
- إبراز الظروف التي مرت بها المقاولاتية في الفترات التاريخية التي عرفتها الجزائر.
- معرفة كيفية تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- معرفة حصيلة المؤسسات الناشئة في الجزائر.

أهمية الدراسة:

- من الناحية النظرية: تكمن الأهمية النظرية للدراسة من خلال تطرقها لأحد المواضيع الهامة حيث تعد المقاولاتية من أبرز المفاهيم السائدة على الصعيد السياسي، الاقتصادي والاجتماعي وعلى صعيد البحث العلمي في أواخر الألفية الثانية وعلاقتها الهامة بالنمو الاقتصادي وارتباطها بتحقيق توازن المجتمع واستقراره من خلال خلق التكامل بين مختلف بناءاته.

1- تحديد المفاهيم:

أ- المقاولاتية:

أجمع الباحثون على عدم وجود تعريف موحد لمفهوم المقاولاتية، وذلك راجع لاختلاف توجهات الباحثين والمفكرين وتياراتهم، غير أنها تركز في مختلف تعريفاتها على ثلاثة أبعاد هامة تتمثل في الابداع والابتكار، المخاطرة واقتناص الفرص.

يعرفها "فلاق" (2022) بأنها " وتعرف على أنها ظاهرة نشوء وتطور فرص جديدة خالقة لقيمة اقتصادية، أو اجتماعية والتي تحققت من طرف فرد يدعى" المقاول" بفضل المبادرة، ديناميكيات الابتكار، والتفاعل مع البيئة (فلاق،2022، ص.20).

تعرف إجرائيا بأنها: تسعى لتقديم مختلف المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجات ورغبات المجتمع عن طريق البحث عن مختلف الفرص المتاحة والتي تمكن من احداث تحولات في بنية المجتمع.

ب- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة:

يعرفها "المشرع الجزائري في الجريدة الرسمية" (2017): بأنها" كل مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني تتميز بالاستقلالية تنتج سلعا أو خدمات، وتشغل عددا من العمال يتراوح عددهم

بين 01 و250 عاملا، رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 500 مليون دينار جزائري" (بلعيد،2017، ص.291).

تعرف إجرائيا **بأنها:** مؤسسة يختلف طابعها القانوني حسب النشاط الممارس لها طابع خاص تضم عددا معينا من العمال ورقم أعمالها يكون محددا.

جـ- المؤسسات الناشئة:

تعرفها "بوساري وبن عزة" (2023) بأنها " كل مؤسسة نشأت بناء على فكرة ابداعية ريادية يشترط في هذا النوع من المؤسسات النمو والازدهار بسرعة وأن تكون قابلة للتوسع والتكرار" (بوساري وبن عزة، 2023، ص.39)

تعرف إجرائيا بأنها: مؤسسات نشأت لتوفير مناصب العمل وتحسين النمو الاقتصادي.

د- التوجه الأيديولوجي:

يعرفها "سعد" (2013) بأنه: "غالبا ما يتم استخدام مصطلح الايدولوجيا للتعبير عن الدراسات والتحليلات السياسية، والايدولوجيا هي مصطلح يوناني الأصل يتكون من شقين؛ يعني في شقه الأول الفكرة وفي شقه الثاني يعني العلم بمعنى سلطة الأفكار" (سعد،2013، ص. 02).

يعرف إجرائيا: بأنه الفكر الذي تتبناه جماعة أو طائفة وفي دراستنا هذه نقصد به الأفكار التي تحكمت في طبيعة أنشطة التنظيمات السياسية والبرامج والمشاريع التي تسعى لتجسيدها الدولة الجزائرية.

هـ- النظام الاشتراكي:

يعرفه "غالم" (2022/2021) بأنه "يمثل مختلف النظريات الاقتصادية السياسية والاجتماعية التي تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تكافؤ الفرص التي تتحقق بناء على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج" (غالم،2022/2021، ص.40)

يعرف إجرائيا **بأنه:** «هو نظام يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج بهدف تقليل الفوارق الاجتماعية".

و-نظام اقتصاد السوق:

يعرفه "مشدال" (2015) بأنه: عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تحريره من قيودها. (مشدال،2015، ص.55).

يعرف إجرائيا **بأنه:** سوق حر تتحدد فيه الأسعار عن طريق العرض والطلب دون تدخل الدولة.

2- التطور السوسيوتاريخي للمقاولاتية في الجزائر:

مرت المقاولاتية في الجزائر بمراحل مختلفة عرفت خلالها تذبذبا في بروزها وتبلورها، وفيما يلي سنعرج على أبرز المراحل التي مرت بها:

2. 1- المقاولاتية في الحقبة الاستعمارية:

شهد قطاع المقاولاتية في الجزائر في الحقبة الاستعمارية سيطرة الاستعمار الفرنسي على هذا المجال من خلال التحكم في الثروة الاقتصادية التي كانت في قبضة كل من الطرف الفرنسي والجزائري، وقد سيطر المقاول البرجوازي الفرنسي على الفعل المقاولاتي في الجزائر خلال هذه الفترة مقابل اضمحلال المقاول الجزائري الذي لا يملك القدرة على القيادة والكفاءة التقنية، وهما الشرطان اللذان حددهما "بيير بورديو" لاكتساب صفة المقاول وهو ما لم يتوفر في الفرد الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية، وقد بلغ عدد أرباب العمل سنة 1954 (120ألف) حسبما أشار إليه" محمد بوخبزة" في دراسة له حول "أرباب العمل الجزائريين" (رحماني وجاب الله، 2014، ص ص.119-121).

2. 2- المقاولاتية مطلع الاستقلال:

تم استبعاد الفعل المقاولاتي في الجزائر بداية من تاريخ استقلالها، بل إن المفهوم لم يترسخ بعد في تلك الفترة نظرا لانشغال السلطة بإعادة بناء الدولة الجزائرية التي أنهك الاستعمار الفرنسي قوامها حيث أكد العديد من المفكرين على غرار "جيرار فيرتيل" G .Viratelle سنة 1962 على المستقبل الغامض للجزائر الممزقة والجريحة على حد قوله (بولكعيبات،2002، ص.113).

اتبعت السلطة في اقتصادها النظام الاشتراكي الذي جاء كاعتراف منها وتقديرها للجهود المقدمة من قبل الاتحاد السوفييتي للثورة الجزائرية، وفرض هذا النظام سياسة الملكية العامة لوسائل الانتاج وانتهجت سياسة التصنيع باعتبارها المخرج الوحيد من التخلف الاقتصادي والاجتماعي، ولإعادة التوازن لاقتصادها قامت بتنظيم المؤسسات الكبيرة ايمانا بفعاليتها في تنفيذ سياساتها الاقتصادية.

كما تبنت السلطة سياسة سوسيو اقتصادية مركزة على الايديولوجية المركزية سعيا منها وحسب معتقداتها إلى تحقيق العدالة والمواطنة، فاهتمامات الدولة الجزائرية غداة الاستقلال كانت منصبة على الاهتمام بالفرد من خلال السعي لتوفير فرص العمل وتحسين ظروف عيشه مما استدعى التضحية بالاستثمار الاجتماعي لصالح الاستثمار الإنتاجي (بوزيان وبشعور،2017. ص. 12) وفي خضم الصراعات الرمزية التي ميزت تعاقب الحكومات الى نهاية نظام الحكم الواحد، وفي ظل الاقتصاد الاشتراكي المخطط سيطر القطاع العام على الساحة الاقتصادية وكانت الدولة المقاول

الوحيد في هذه الفترة، وفي المقابل محدودية القطاع الخاص حيث سيطر القطاع العام بنسبة 70% ويغطي جميع الصناعات الهامة، المواد الهيدروكاربونية المعادن، الميكانيك، الكهرباء والغاز وبداية من سنة 1962إلى غاية 1982 تم إنشاء مؤسسات كبيرة – sonatrach- sonacome-snmetal sonelec –sonepec- sonelgaz(Baraber,2013/2014,p.473)

إن تراجع القطاع الخاص في الجزائر في هذه الفترة مقابل القطاع العام يعود لعدم تأسيس الدولة لمنطق عقلاني يفصل بين السياسة والاقتصاد، حيث تبنت سياسة الكيل بمكيالين سياسة توزيعية بأبعاد اجتماعية، وتميز القطاع الخاص المنتشر في الجزائر في هذه الفترة بالصناعة الحرفية ذات الطابع العائلي، وهذا النوع من الحرف هو امتداد للمقاولة التي ظهرت في الحقبة الاستعمارية، وقد كان يسودها النمط العائلي فهي خاضعة حسب تحليل "بيير بورديو" للمجتمع القبائلي إلى تنظيم عائلي وقد أشار من خلال دراسته إلى أن المقاولة تكتسي طابعا حرفيا تقليديا وما يميزها هو نوعية المقاولين حيث يوجد المقاولون المنحدرون من الطبقة الكادحة التي تعمل لتوفير لقمة العيش والمقاولون أصحاب المهن الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة، والمقاولون الصغار المشرفون على العمل في المزارع وسبب بروز المقاولاتية الحرفية ذات الطابع العائلي هو توارث الحرف بين أفراد العائلة مما يكسبهم الخبرة والتدريب (رحماني وجاب الله، 2014، ص.119) وعلى الرغم من أهميتهما القصوى في تحقيق الأداء وتطوير العمل غير أنها من جانب آخر تقتل روح الابداع لدى الأفراد.

واصلت الدولة سياساتها التخطيطية بإعلانها مختلف المخططات التي تأمل من خلال انجازها إحداث تغيرات شاملة على مستوى البنى مهملة في ذات الوقت الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية محفزة ومدعمة للاقتصاد الوطني، وانصب اهتمامها على الريع البيترولي الذي تم اكتشافه إبان الثورة التحريرية، وبدأ استغلاله الفعلي غداة الاستقلال وأضحى من أهم مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية (بولكعيبات،2002، ص.114).

ظلت الدولة على هذا الحال خاصة في ظل غياب برجوازية حقيقية تحمل مسؤولية المشروع الاقتصادي الذي يسعى لتطوير الجزائر، كما يمكن القول إن البيئة السياسية في هذه الفترة بالذات أبرز عقبة واجهت بروز الفعل المقاولاتي.

2. 3-المرحلة الثانية 1982-1990: قررت السلطة في هذه المرحلة مراجعة خياراتها الايديولوجية السياسية والاقتصادية التي تبنتها في فترة السبعينيات، وضرورة التفتح التدريجي الليبيرالي وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية واتسمت هذه المرحلة بدخول الدولة الجزائرية في أزمة مالية خانقة بداية بأزمة المديونية سنة 1982 لتليها أزمة تدهور أسعار النفط سنة 1986 (رحال وبعيط،2016،

ص. 166)، وقد تبنت "سياسة استقلالية المؤسسات"، وتراجعت عن سياساتها الاجتماعية وتخليها التدريجي عن التزاماتها اتجاه المؤسسات العمومية هذه الخطوة أبانت عن بروز مشكلات مجتمعية عديدة أبرزها البطالة التي مست مختلف أطياف المجتمع الجزائري خاصة وأن غالبية أفراده من إطارات وغيرها كانت تشغل مناصب مختلفة تباينت بين المؤسسات الصناعية والوظيف العمومي الذي وصفه "بيير بورديو" بـ"جنة المهن"، والذي يعد بالنسبة للجزائريين آنذاك مركزا لممارسة السلطة التي حرموا منها إبان الفترة الاستعمارية (بولكعيبات،2002، ص.115) نظرا للامتيازات العديدة التي يقدمها للعاملين به من خلال توفير مناصب عمل قارة ودائمة إضافة إلى اعتباره ملكية عامة حيث توصلوا إلى استغلال الممتلكات العامة لصالحهم متبنين فكرة "ملك البايلك" التي سيطرت على عقلية الفرد الجزائري بداية من سياسة الحكم الذاتي إلى يومنا الحالي.

إن أبرز ما ميز هذه المرحلة هو احتجاجات 05 أكتوبر 1988 التي أسفرت عن سقوط نظام الحزب الواحد وبروز التعددية الحزبية ودخول الجزائر في بوتقة العشرية السوداء هذه الفترة التي كادت الجزائر أن تدخل خلالها في حرب أهلية أو بصيغة أخرى يمكننا القول إن المجتمع الجزائري بمختلف بناءاته وأنظمته كان على شفا حفرة من أنوميا لم يشهدها منذ الاستقلال. بالعودة إلى النمط الاقتصادي المتبع في هذه الفترة والمتمثل في إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية التي خلفت العديد من المشكلات التنظيمية كانتشار وسيطرة الجهاز البيروقراطي والعمل الاداري على بقية وظائف المؤسسة، فقد تم اتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة تنظيم المؤسسة ومرت مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات بمرحلتين هامتين نوضحها من خلال الشكل التالي:

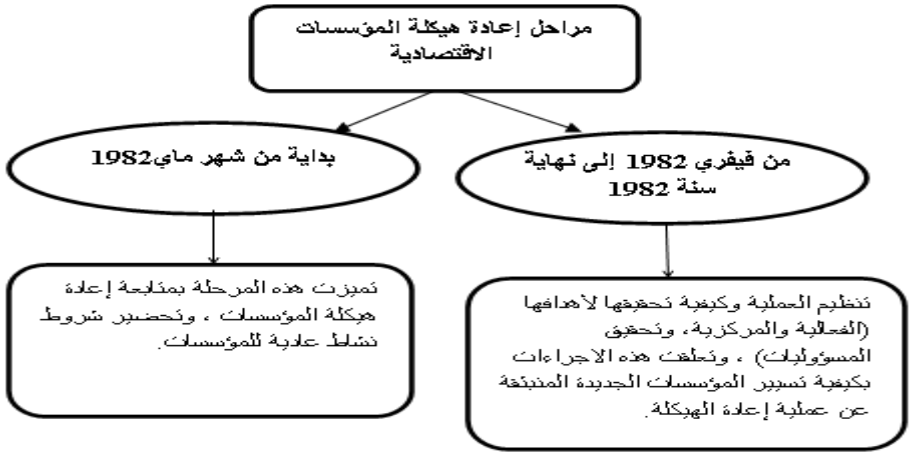

الشكل 1. يوضح مراحل إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية (من إعداد الباحثان)

وفي هذه المرحلة على الرغم من انتهاج الدولة لسياسة ونظام اقتصادي جديد عله يتماشى ومتطلباتها الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها لا تزال بعيدة عن الحقل المقاولاتي لأنها في رحلة بحث

متواصلة لتحقيق توازنها والقضاء على الاختلالات لاسيما المطابقة بين الطلب الحقيقي لاحتياجات الاقتصاد وبين الموارد البشرية المتوفرة.

فالمقاولاتية واجهت في الفترات السابقة صعوبة تجسيدها من المنظور الواقعي بسبب غياب مفهوم فكرة الدولة الأرثوذكسية من جهة ومن جهة أخرى بسبب عوامل سوسيو ثقافية فالعامل الجزائري في الفترة الممتدة من 1962 إلى 1989 حسبما أشار إليه الباحث الجزائري "جمال غريد" لا يتقن قواعد اللعب لأنه مرتبط بثقافته الأصلية المتجذرة في أصوله الريفية، لذلك فهو لا يستطيع القيام بصناعات موثوقة ولعل ذلك يتحقق حسبه مع الأجيال اللاحقة.

4.2-مرحلة التسعينيات:

عرفت هذه المرحلة صدور القانون الاستثماري سنة 1993 الذي أباح الاستقلالية التامة للقطاع الخاص (بوقرة واسحاق،2017، ص.102) وتعد خطوة المصادقة على هذا القانون تصريح واضح من السلطة لفتح عهد جديد مع هذا القطاع الذي اكتسب شرعيته في ظل المنظومة الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية، تجدر الإشارة إلى أن عالم الاجتماع الجزائري "جمال غريد" يرى أن هذه المرحلة هي " مرحلة فشل مشروع التصنيع الجزائري" ومن وجهة نظر الباحث الجزائري "محمد بوخبزة " في هذه الفترة يتم إعادة النظر في "أجرنة المجتمع" حيث تولى السوق دور صياغة العلاقات المهنية التي سيطر القطاع الخاص عليها مقابل القطاع العام في هذه الفترة (بشير،2017، ص.38).

فتوجه الدولة نحو تشجيع القطاع الخاص وقولبته في شاكلة مؤسسات صغيرة ومتوسطة جاء بسبب تخليها عن النظام الاشتراكي وانتهاج سياسة اقتصاد السوق هذه التجربة الجديدة ألزمت الجزائر التخلي عن سياساتها السابقة وضرورة الفصل بين السياسة والاقتصاد وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية والمحلية في تغيير واضح لفكرة دعم الاستقلال السياسي.

وما ساعد على تبلور المقاولاتية كفكر وتصور لدى السلطة هو انفتاحها على السوق وزوال النظام الاشتراكي الذي كان يكبح الحريات الخاصة ويعمل وفق مبدأ ملكية وسائل الانتاج في إطار ثنائية العلاقة بين السلطة والشعب (زروال،2017، ص.14) هذا النظام الذي صاحبته مرحلة تصنيع وتكنولوجيا غريبة عن خصوصية المجتمع الجزائري لم تستطع مؤسساته الكبرى ومصانعه خلق أدوار جديدة تلبي تصورات وتمثلات أفراد المجتمع الجزائري.

تم تفعيل برنامج المساعدات لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الثاني من سنة 1997 ويستهدف هذا البرنامج فئة الشباب بالتحديد من 19 إلى 35 سنة على اعتبارهم مورد بشري هام له دور فعال في التنمية الاقتصادية حيث تساهم هذه الفئة من خلال خلقها لمؤسسات

ذات طابع خدماتي أو انتاجي في توفير مناصب عمل والمساهمة في القضاء على التهميش الاجتماعي وإعادة إدماج الفئات المهنية التي تم تسريحها إثر عملية تصفية المؤسسات الاقتصادية (بوقطف وآخرون،2019، ص.224).

في فترة تسعينيات القرن الماضي على الرغم من توجه السلطة نحو الاقتصاد الحر إلا أن القيد السياسي ظل مسيطرا على النشاط الاقتصادي من خلال تدخلها في العمالة والأجور، حيث تقوم بتنظيم العلاقات التعاقدية بين الفاعلين الاقتصاديين ما دفع بـ"غرامشي" إلى تسميتها بـ "الحارس الليلي" (فنينش، 2023، ص.192).

2. 5-مرحلة الألفية الثانية– بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-:

تميزت هذه المرحلة من تاريخ الجزائر بتطور الوعي المقاولاتي حيث بدأ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفاعل اقتصادي هام بداية من سنة 2000فهي تلعب دورا هاما في دعم الحياة الاقتصادية من خلال تعظيم الثروة بالنظر إلى أنها مصدر لإشباع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية فهي تساعد على النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة ,(Baraber, 2014,p.73) وقد تم تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المادة05، 06،07 من القانون 1-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (نوي،2013، ص. 320).

1.5.2 - أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى جملة من الأهداف الموضحة في الشكل التالي:

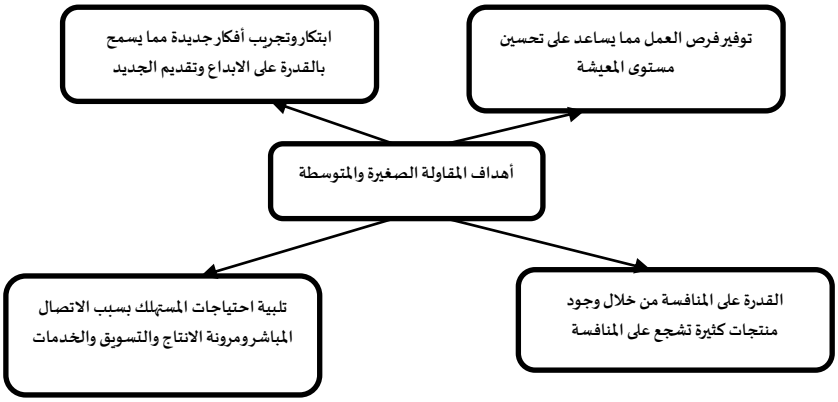

الشكل 2. يوضح أهداف المقاولة الصغيرة والمتوسطة (من إعداد الباحثان)

يتضح من خلال الشكل أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسعى لتحقيق جملة من الأهداف ومن أبرزها التخفيف من حدة البطالة وذلك بتوفير مناصب عمل لمختلف فئات المجتمع

ما يساهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد، فضلا عن تحقيق حراك اجتماعي بالانتقال من وضع اجتماعي واقتصادي إلى وضع اقتصادي واجتماعي آخر، هذا الحراك الاجتماعي يتحقق لصاحب المؤسسة وللعاملين بها، إضافة إلى سعيها نحو ابتكار وابداع أفكار جديدة تعمل على خلق منتجات جديدة تواكب متطلبات ورغبات أفراد المجتمع التي تتغير بتغير الزمن، كما تهدف هذه المؤسسات إلى تحقيق القدرة على المنافسة من خلال منتجاتها التي تغطي احتياجات السوق كما وكيفا، هذا وتهدف إلى تحقيق رغبات المستهلكين من خلال الاتصال المباشر بين الطرفين، بمعنى لا وجود لطرف ثالث بينهما، كل هذه الأهداف كفيلة بتحقيق نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

2. 5. 2- معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يتم تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق معايير محددة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

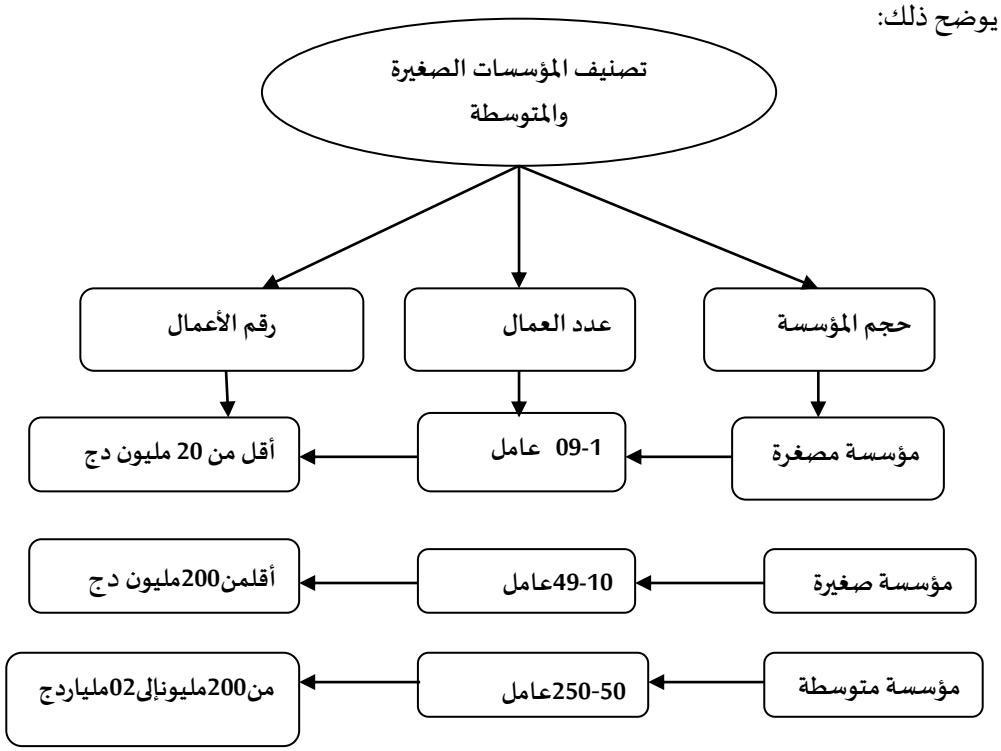

الشكل 3. يوضح معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (من إعداد الباحثان- بالاعتماد على المقال الموسوم بـ"دراسة تحليلية لدور مؤسسات التمويل المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة: 2000-2013 للباحث "نوي نور الدين)

2. 5. 3- مجال عمل المقاولة الصغيرة والمتوسطة

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أربع مجالات، نحددها من خلال هذا الشكل:

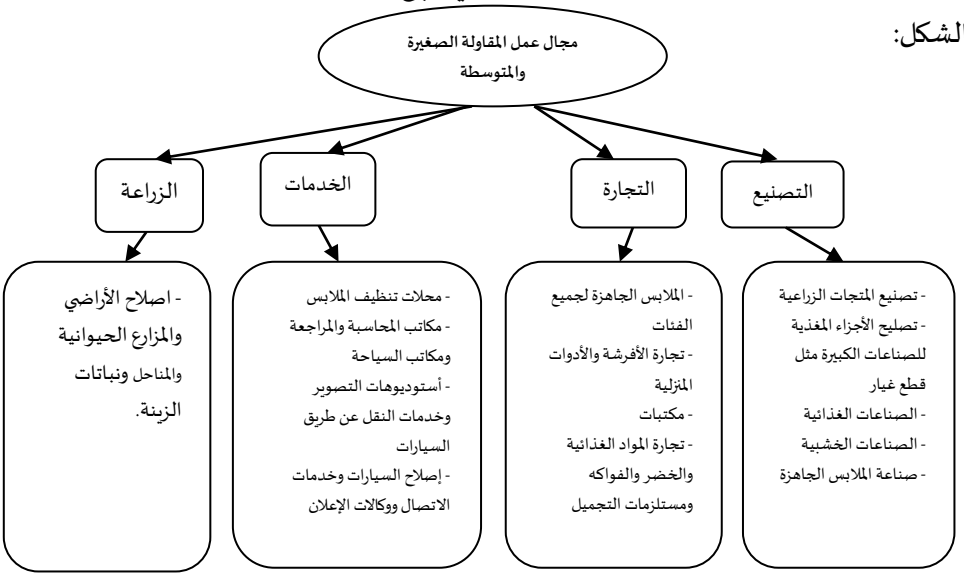

الشكل 4. يوضح مجال عمل المقاولة الصغيرة والمتوسطة (من إعداد الباحثان بالاعتماد على مقال للباحثة بن غالية وآخرون "تحديات إنشاء مقاولة صغيرة ومتوسطة وآليات دعمها)

يتضح من خلال الشكل أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مختلف القطاعات الاقتصادية في مجال الصناعة والتجارة، الخدمات والفلاحة، والجدير بالذكر وجود اختلاف بين مفهومي المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهما ليستا مترادفتين، ووجه الاختلاف بينهما هو القدرة على النمو والتطور من خلال التفكير الابداعي والاستراتيجي للمقاول مما يساهم في عملية التنمية (قوجيل، ص. 24).

وتشير الباحثتان Snoussi Zoulikhaو Khalida Mohammed Belkebir في مقالهما الموسوم بـ" L'entrepreneuriat en Algérie: Cerner et remédier aux points de blocage pour assurer un bon démarrage. إلى سيطرة قطاع النقل على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب التسهيلات الممنوحة من قبل وكالات الدعم خاصة الوكالة الوطنية ENSEJ، وسبب إقبال الشباب على هذا النوع من النشاط يعود لبساطته، وعدم تطلبه لمهارات ومؤهلات ضرورية لممارسته من جهة ومن جهة أخرى فإن الفترة التي برزت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهد قطاع النقل خلالها تخلفا ملحوظا، كما أن السياق الثقافي والاجتماعي موجه هو الآخر لمثل هكذا نشاط.

فبساطة الأنشطة الممارسة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسبما يوضحه الشكل دائمايدفعنا إلى الاعتراف بالتخلف التكنولوجي المسيطر على نشاطاتها، حيث نلاحظ انعداما في هذا

المجال، إضافة إلى ضعف النشاطات الإبداعية وهو ما يختلف مع أهدافها التي تسعى إلى ابتكار وتجريب أفكار جديدة مما يسمح بالقدرة على الابداع وتقديم الجديد (أنظر الشكل رقم 02) وغياب التخطيط الاستراتيجي لتسيير هذه المؤسسات، وهذا راجع لجملة العراقيل التي تواجه هذا القطاع في الجزائر، ويعود ذلك حسبما أشار إليه الباحث "حفصي بونبعو ياسين" في مقاله الموسوم بـ"واقع وآفاق تطوير المقاولاتية في الجزائر للمساهمة في الاقتصاد الوطني" إلى ارتفاع معدلات البطالة وانتشار السوق الموازية التي تمارس فيها أنشطة تجارية ذات طابع غير رسمي، أو كما تعرف بالاقتصاد غير الرسمي وهو ما يؤثر سلبا على النسيج الاقتصادي الوطني، وضعف انتشار الثقافة المقاولاتية معوق حاسم في التأثير على اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خصائص المقاولاتية، حيث أن الجزائر لم تعتمد في برامجها التكوينية والتعليمية على نشر الثقافة المقاولاتية إلا مؤخرا من خلال تدريس مقياس المقاولاتية في الطور الجامعي لطلبة الماستر، ويبدو أن الجزائر لا تزال تتبع سياستها الاجتماعية على حساب تطوير الاقتصاد، حيث أن أغلب برامج دعم سياسات المقاولاتية موجهة لفئة البطالين دون غيرهم مع انعدام تكوين هذه الفئة، فالمقاولاتية جاءت كبديل لخلق مناصب شغل، حيث تكفلت الحكومة بتقديم الدعم المالي لفئة البطالين لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة دون مرافقتهم ومتابعتهم في سيرورة مشاريعهم المقاولاتية، إضافة إلى غياب التوزيع العقلاني للعقارات الصناعية، والاجراءات الادارية المعقدة.

2. 5. 4 تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا بداية من سنة 2001 حيث قدر عددها بـ 179893 مقارنة بمؤسسات القطاع العام التي قدر عددها بـ778.، لتسجل الأخيرة ثباتا في عددها خلال سنة 2002، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد ارتفع عددها خلال ذات السنة إلى 189552، ومقارنة بسنة 2001 فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سجلت زيادة قدرت بـ9652 وهي زيادة جد معتبرة، وتعود حسب إلى التسهيلات التي تقدمها الدولة بهدف إنشاء هذا النوع من المؤسسات، والإقبال عليها من قبل فئة البطالين، وفي سنة 2003 قدر عدد المؤسسات بـ207949 أما في سنة 2004 أصبح عددها 225449، وخلال سنة 2005 بلغ عددها (245449)، في حين وصل عددها سنة 2006 إلى 269806، أما مؤسسات القطاع العام فقد سجلت انخفاضا في عددها بداية من سنة 2004، بعدما ارتفع سنة 2003 وأصبح 788 لينخفض سنة 2006 إلى (739) وعلى النقيض من ذلك تواصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الارتفاع في عددها حيث كان عددها خلال سنوات 2007-2008-2009 على التوالي293946-321387-345902، ليسجل عددها ارتفاعا كبيرا سنة 2011 ويصل إلى 500854، أما بالنسبة لمؤسسات القطاع العام فقد واصلت في الانخفاض

سنوات 2007-2008-2009-2011، ويصبح عددها 666-626-598، وزيادة مؤسسة واحدة في سنة 2011 (599) مؤسسة عامة(تحليل جدول تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجود في مقال موسوم بـ" الظاهرة المقاولاتية بين التناول النظري والخصوصية الجزائرية" للباحثة" بوزيد نجوى" ص303)أما في سنة 2012 فقد أصبح عددها 711832، وقدرت نسبة الزيادة خلال عشرية كاملة بـ240% (نوي،دس،ص.324) وعلى الرغم من محاولة السلطات الجزائرية توفير الظروف الملائمة لتشجيع النشاط المقاولاتي إلا أنها لم تتمكن من الوصول إلى 2 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة وهو الهدف الذي خططت له سنة 2000 وهذا ما أدلى به الخبراء الاقتصاديون خلال فعاليات الأسبوع العالمي للمقاولاتية المنعقد سنة 2013، وتعد الجزائر ضمن الدول المشاركة فيه والتي يفوق عددها 130 دولة (قوجيل،2016/2015،ص ج)، وخلال سنة 2016 تجاوزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحد بشكل واضح حيث بلغ عددها (1,022,621) وهيمنت مؤسسات VSE المصغرة بنسبة97%، لتليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 2.57%، أما المؤسسات المتوسطة في الشرق الأوسط تقدر نسبتها بـ0.31%

وفي قفزة نوعية لهذا القطاع فقد بلغ عددها سنة 2020 (1231073) مقارنة بمؤسسات القطاع العام التي شهدت تراجعا في عددها، وهذا راجع لخوصصة القطاع وتشجيع الدولة لحقل المقاولاتية (سعايدية وبضياف، 2023، ص. 1051).

نلاحظ من خلال الاحصاءات المسجلة حول تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زيادة معتبرة في عددها سنة تلو الأخرى، وهذا راجع للأسباب التالية:

- ✓ الابتعاد عن النموذج الاشتراكي بداية من التسعينيات، وتخلي الدولة عن دورها كمقاول ممول للمؤسسات العمومية الاقتصادية المفلسة، وتطبيق الخطة من التكيف الهيكلي (PAS)
- ✓ الزخم السياسي الكبير الذي أعطته الدولة للمقاولاتية، لاسيما من خلال إنشاء الوكالة الوطنية لتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ المساعدة في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج الدعم المتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب Ensej، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM. (Snoussi et Mohammed Belkebir,2017,p. 3)

بعد التطرق إلى إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يمكننا القول أنها ساهمت في تقليص البطالة وتوفير مناصب عمل للشباب، حيث ساهمت سياسة الدولة في تراجع معدلات البطالة، وتنويع الاقتصاد وإدماج الشباب في عالم الشغل، ومن جهة أخرى يتضح من خلال حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوجود الفعلي للمقاولاتية في الجزائر وذلك بفضل

السياسة التنموية المطبقة خلال المخططين الخماسيين الأخيرين المرتكزين على آليات الدعم والمرافقة، وقد سعت الدولة خلال المخطط التنموي إلى بلوغ مليون و340 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2020، وإلى 2 مليون مؤسسة سنة 2025 (رحال، وبعيط، 2016 ص.186) ولتحقيق ذلك تبنت الجزائر سياسة جديدة من خلال نشر الثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي وتفعيلها من خلال حث الشباب الجامعي على إنشاء مشاريع مبتكرة وذلك وفقا للقرار 1275 المتضمن تشجيع الطلبة الجامعيين على خلق مؤسسات ناشئة وبراءة اختراع تمول من قبل الدولة في حال نجاحها، إضافة إلى تغيير تسمية الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب Ensej إلى "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"، وتحديد قانونها الأساسي.

أما بالنسبة للمؤسسات الناشئة فقد بدأ الاهتمام بها في الجزائر نهاية سنة 2016 من خلال سنالتشريعات والتنظيماتالجديدة حيث وصل عددها إلى 16202 مؤسسة، وقد حدد المشرع الجزائري ستة شروط لمنحعلامة مؤسسة ناشئة وفقا للمادة 11 من المرسوم التنفيذي 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 (رباحي وحملاوي، 2023، ص. 319).

وقد احتلت المؤسسات الناشئة في الجزائر المرتبة 117 عالميا، أما على مستوى شمال إفريقيا فهي تحتل المرتبة الرابعة، وسجلت مدينة الجزائر العاصمة ترتيبا تستحق من خلاله الاشادة حيث حققت المرتبة 771 ضمن 1000 نظام بيئي للمدن محققة بذلك قفزة نوعية بعدما كانت في المرتبة 984 سنة 2021، ويعد مجال النقل ومجال البرمجيات والبيانات ومجال التجارة الالكترونية والتجزئة المجالات الأكثر استحواذا على نشاط المؤسسات الناشئة في الجزائر حسبما تم ملاحظته على خريطة العالم للنظام البيئي العالمي للمؤسسات الناشئة Startup Blink

وقد شهد النظام البيئي للمقاولاتية في الجزائر في الآونة الأخيرة حركية وديناميكية المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة بتوجيه من وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات التي أشرفت على تنظيم العديد من الدورات التكوينية والبرامج التدريبية بمشاركة طلبة من مختلف جامعات الوطن ما يقدر بـ 110 ألف طالب وذلك لدعم العمل المقاولاتي وتعزيز الكفاءات الإبداعية وإخراجها من قوقعتها بالتنسيق مع مسرع الأعمال Venture"Algeria » ووفق ترتيب الشبكة العالمية الأولى لريادة الأعمال Entrepreneurship

Network WeekGlobal فقد احتلت الجزائر المرتبة الأولى في الأسبوع المقاولاتي سنة 2022 بـ2187 نشاط متجاوزة بذلك الولايات المتحدة الأمريكية بمجموع 1057 نشاط. (بوساري وبن عزة 2023، ص.39).

وعلى الرغم من الدور الفعال الذي تقوم به المؤسسات الناشئة في الجزائر غير أنها تعاني من جملة من النقائص وتواجه مجموعة من التحديات التي تقف عقبة في تحقيق نجاحها.

3- السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي لديناميكية المقاولاتية:

لترسيخ الفكر المقاولاتي وتجسيد ممارسة المقاولاتية كنشاط يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجب تفاعل البيئة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لذلك يعد السياق السياسي عامل هام ومحفز لممارسة النشاط المقاولات يحيث تؤثر إيديولوجية الدولة وسياساتها المتبعة على مدى انتشاره وذلك من خلال تعميقها لثقافة العمل الحر والتخفيف من قيود الوظيفة، فالبيئة السياسية لها دور حيوي في إرساء الروح المقاولاتية وتشجيع الأفراد ذوي المهارات والخبرات والقدرات والكفاءات الفنية لإقامة مشاريع جديدة، أو تطوير أخرى قديمة تتماشى ومتطلبات مجتمعاتهم، ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق توفير المناخ التنظيمي والاقتصادي الملائم والتركيز على البرامج التعليمية والتدريبية لتطوير النشاط المقاولاتي.

كما يساهم السياق الاقتصادي هو الآخر في بلورة النشاط المقاولاتي من خلال التخفيف من الاجراءات القانونية والتشريعية، الامتيازات والإعفاءات الجبائية، توفير التمويل وغيرها، ويشكل المناخ الاقتصادي القائم على تشجيع الاستثمار محفزا لتطوير النشاط المقاولاتي. فقد أدركت السلطات الجزائرية مدى أهمية السياق السياسي والاقتصادي في تشجيع وتطوير العمل المقاولاتي بداية من سنة 2001 عن طريق وضع قانون الاستثمار الذي يحمل مجموعة من الاجراءات التشجيعية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (قوجيل،2015/2014، ص. ج).

إن النشاط المقاولاتي عمل إنساني له علاقة بالإبداع والابتكار الذي ينمو في بيئة مشجعة ومحفزة على ذلك لذلك فإن السياق الاجتماعي عامل هام في ديناميكية المقاولاتية، فقد تكون البيئة الاجتماعية محفزة، كما قد تكون مثبطة، ويشمل السياق الاجتماعي الفرد ودوافعه الذاتية وسعيه لتحقيق أهدافه ورغباته وطموحاته والوصول إلى مستوى اجتماعي مرموق، وهو ما يتوافق مع هرم ماسلو للحاجات من خلال الحاجة إلى تحقيق الذات، وعند "ماكليلاند" فإن الحاجة للإنجاز دافع هام لممارسة الفرد للنشاط المقاولاتي، أما بالنسبة للدوافع الخارجية فقد قسمها الأستاذ" تركي لحسن" إلى عوامل ميكروسوسيولوجية تتمثل في مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة المدرسة)، إضافة إلى عامل الأصدقاء، أما على مستوى الماكروسوسيولوجي فتتمثل في البيئة الاجتماعية والاقتصادية، التطور التاريخي والفرص، فالمقاولاتية نشاط يمارسه الانسان ليجسد القيم المادية معلنا من خلالها عن وجوده وكينونته، وترتبط المقاولاتية بالقيم السوسيوثقافية، على اعتبار أنها

من بين الأنشطة الاجتماعية التي تحدث تحولات وتغيرات في البناء الاجتماعي. (جلولي، 2023 ص.02)

كما يعد النشاط المقاولاتي فعل اجتماعي يتأثر بالعوامل السوسيوثقافية، فالمجتمع الذي تنتشر فيه الثقافة المقاولاتية وتنمى فيه روح المقاولة يكون مجتمع عمل مقاولاتي، حيث يعتبر المقاولون فاعلون اجتماعيون بالدرجة الأولى دفعتهم الحاجة إلى البروز وغذتها العوامل السوسيوثقافية للمجتمعات التي تؤمن بالمقاولاتية كفكر مدعم ومساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما في الجزائر يمكن القول إن النشاط المقاولاتي واجهته العديد من العقبات على غرار البيئة السياسية والاقتصادية والعوامل السوسيوثقافية، لأنه في الأصل لم يكن وليد البيئة الجزائرية التي لها خصوصيتها الثقافية والاجتماعية، وإنما المقاولاتية نموذج غربي أثبت نجاحه في البيئة الغربية التي أنتج لأجلها، وفي هذا السياق يؤكد "مالك بن نبي" أن أبرز معوق يواجه مجتمعنا هو عجزها عن خلق ديناميكية اجتماعية وفق قوالب تتطابق مع محددات بيئتنا (حديدان،2017 ص.33) وأكبر عقبة صعبت تجسيد الفكر المقاولاتي لسنوات طوال هي تمسك الدولة بالأيديولوجية الاشتراكية التي دامت لفترة طويلة وكبح القطاع الخاص الذي ظل مقيدا لسنوات عديدة، كما أن أبرز العوامل التي ساهمت في قمع بروز المقاولاتية هي عقلية الفرد الجزائري الذي يقدس العمل في قطاع الوظيف العمومي الذي يضمن له حسب اعتقاده دخلا منتظما وتأمينا مدى الحياة.

فالمجتمع الجزائري يعيش على وقع تناقضات بين العمل الخاص لتحقيق مكانة اجتماعية مرموقة وبين العمل في وظيفة قارة تضمن لأفراده دخلا مستقرا.

- خاتمة:

من خلال عرض أبرز المراحل التي مرت بها المقاولاتية في الجزائر يتضح أنها جعلت من الفعل المقاولاتي استراتيجية لبناء البنية السوسيو- اقتصادية، والنهوض بتنمية مجتمع العمل الذي لطالما اعتمد على قطاع المؤسسات الكبيرة التي سيطرت على الواجهة الاقتصادية طيلة سنوات عديدة.

لذلك فالمقاولاتية في الجزائر تعد توجها سياسيا يسعى لتحقيق الرهان الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما تؤكده حصيلة تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما خلال الألفية الثانية، حيث تمكنت من تحقيق طفرة نوعية في تعدادها وذلك بفضل السياسة المتبعة من طرف الدولة.

وأبرز الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال تحليل سيرورة المقاولاتية عبر مختلف الفترات الزمنية في الجزائر هي:

- افتقدت الجزائر بعد استقلالها إلى نهاية التسعينيات نظاما سياسيا يعمل على تهيئة مناخ الأعمال المتوفر على إجراءات قانونية مرنة ونظام ضريبي مشجع على إنشاء مقاولات صغيرة ومتوسطة يساعد على تعزيز ديناميكية المقاولاتية.

-على الرغم من محاولة الجزائر توفير سياق اقتصادي يسمح بالانفتاح على الأسواق العالمية والتبادلات التجارية ويوفر تسهيلات مالية في تعزيز سيرورة المقاولاتية إلا أن نظامها الاقتصادي لا يوفر مناخا استثماريا ملائما يحقق لها ذلك.

-السياق الاجتماعي له دور بارز في تدعيم المقاولاتية من خلال التنشئة الاجتماعية التي تعزز روح المبادرة، الإبداع والابتكار لدى المقاول وتدفعه إلى إنشاء مؤسسة خاصة به، وهو ما شكل عائقا في الجزائر.

-على الرغم من مختلف المجهودات التي تبذلها الدولة لتوفير بيئة ملائمة للفعل المقاولاتي، إلا أن العوامل السوسيوثقافية ظلت متحكمة في تطور المقاولاتية في الجزائر حيث أن الثقافة، الدين والتنشئة الاجتماعية هي العنصر المتحكم والموجه لها.

-أدركت الدولة الجزائرية مدى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في تحقيق النمو الاقتصادي مما دفعها إلى تشجيع إنشائها وتوفير هياكل الدعم المختلفة.

-تمثل التجارة، الصناعة، الخدمات والفلاحة مجال عمل المقاولات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لم تستطع تحقيق جميع أهدافها خاصة هدف إبداعوابتكار وتجريب أفكار جديدة مما يسمح بالقدرة على المنافسة في الأسواق عن طريق تقديم الجديد.

- اهتمت الجزائر في الآونة الأخيرة بالمؤسسات الناشئة التي أدركت مدى أهميتها في تحقيق النمو الاقتصادي لا سيما وأنها القلب النابض لتجسيد العمل المقاولاتي عن طريق مختلف الابتكارات التي تسعى لتجسيدها على أرض الواقع.

أبرز التوصيات التي يمكن الخروج بها من خلال هذه الورقة البحثية تكمن فيما يلي:

- **تحفيز البيئة الإبداعية:** من خلال إنشاء بيئة عمل تشجع على الإبداع والتفكير المقاولاتي المستقل وتحفيز التواصل وتبادل الأفكار بين الفريق، إضافة إلى توفير فرص لورشات العمل وجلسات التفكير الإبداعي.
- **تحليل السوق والابتكار**: من خلال فحص احتياجات السوق وفتح مجالات للابتكار وتوجيه الجهود نحو تلبية الاحتياجات غير الملباة حاليا في السوق، إضافة إلى وجوب متابعة التطورات التكنولوجية والابتكارات الراهنة في مجال الصناعة والقطاعات الأخرى.

- **تطوير برامج التدريب وورش العمل**: تقديم دورات تدريبية حول تحفيز الإبداع والابتكار وإقامة ورشات عمل لتطوير مهارات التفكير الإبداعي، وتعزيز التفكير ألابتكاري من خلال تدابير تحفيزية.
- **الاستثمار في التكنولوجيا والبحث والتطوير**: تكون عن طريق زيادة الاستثمار في البحث والتطوير لتحقيق تقدم تكنولوجي، ولابد من تشجيع الشراكات مع شركات تكنولوجيا الابتكار واستخدام التكنولوجيا لتحسين العمليات وتطوير منتجات جديدة.
- اعتماد الدولة على وسائل تمويل تكون بعيدة عن القروض الربوية التي تعتبر عائقا أمام أفراد المجتمع لممارسة الفعل المقاولاتي.
- تشجيع روح المبادرة والتحفيز على تقديم الأفكار بشكل فعال وسليم وإنشاء نظام للمكافآت لتحفيز الإبداع والأداء المتميز، كما يجب التشجيع على تحمل المخاطر وتجربة أفكار جديدة.
- **تفعيل التعاون والتفاعل**: بدءا بالتشجيع على التعاون بين مختلف المؤسسات والتخصصات وإقامة فعاليات اجتماعية لتبادل الأفكار والتفاعل، كما يجب دمج فرق العمل المختلفة لتعزيز الإبداع الجماعي.
- التقدير وتقديم التحفيز المالي من خلال إقامة مسابقات داخلية للتشجيع على التوجه نحو الفعل المقاولاتي وتقديم مكافآت مالية أو ترقيات للأفراد المبدعين والاعتراف بالإنجازات والأفكار المبتكرة علنا وبطريقة مقننة.
- توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات الابتكار عن طريق استخدام التقنيات الحديثة لتحليل البيانات واستخراج الصورة الكاملة للأفكار والمشاريع حيث أن تكامل الذكاء الاصطناعي في مختلف العمليات يساهم في تحسين الكفاءة ويساعد استخدامه في تحليل البيانات لفهم الواقع واتجاهات السوق وتوجيه الابتكار على أبعاد طويلة أو متوسطة المدى.
- الترويج للابتكار الاجتماعي عن طريق دعم المشاريع التي تحل المشكلات الاجتماعية من خلال الابتكار والمساهمة في تطور المجتمع من خلال مشاريع تسعى لتحسين الوضع الاجتماعي وتعمل بدورها على الترويج للمسؤولية الاجتماعية كجزء من إستراتيجية الابتكار.

- قائمة المراجع:

- بشير، محمد. (2017). جمال غريد السوسيولوجي والأنثروبولوجي صاحب الثنائية الثقافية. المكتبة الوطنية الجزائرية: ردمك.
- بلعيد، أمينة. (2017). مدى مساهمة المقاولاتية في التخفيف من حدة البطالة محليا، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة. ديسمبر 2017 العدد 07
- بن جلولي، ع. (2017). المقاربة السوسيوثقافية للمقاولاتية في الجزائر، القدس العربي www.alquds.co.uk بتاريخ 2024/03/12 على الساعة 10:45 د.
- بن حكوم علي. (2021/2020)، المقاولاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث ل م د، قسم التسيير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أدرار.
- بن عزة. هناء، وبوساري نوال. (2023) استراتيجيات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، المبادراتية للأعمال المعاصرة بين المرافقة ومتطلبات الاستدامة-حالة المؤسسات الناشئة، جامعة بشار: الجزائر.
- بن غالية وآخرون. (2019). تحديات إنشاء مقاولة صغيرة ومتوسطة وآليات دعمها، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة (JESD) المجلد 01 العدد01.
- بوزيان.محمد، بوشعور، راضية. (2017). تحليل سوسيولوجي للفكر المقاولاتي، منشورات البحث الحوكمة والاقتصاد الاجتماعي. العدد رقم 04
- بوزيد، نجوى. (2014). الظاهرة المقاولاتية بين التناول النظري وخصوصية التجربة الجزائرية، مجلة الحقيقة. العدد31.
- بوقرة، كمال. رحماني، إحمد. (2017). المقاولة الخاصة كآلية تنموية بمجتمع العمل دراسة سوسيو-اقتصادية للفعل المقاولاتي في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية–جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي العدد 21.
- بولكعيبات، عيسى. (2002). تجربة الجزائر في التنمية قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر. العدد 71.
- بونبعو، ياسين. (2022). واقع وآفاق تطوير المقاولاتية في الجزائر للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، دفاتر البحوث العلمية المجلد10العدد 02.
- جلطي، غالم (2022/2021). محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية، مطبوعة بيداغوجية. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. جامعة أبي بكر بلقايد: تلمسان.

- حديدان، صبرينة. (2017). المقاولاتية في الجزائر: أي واقع؟ وأي مستقبل؟ (وجهة نظر سوسيولوجية)، مجلة آفاق علمية. المجلد9 عدد2.
- رباحي، غزلان. وحملاوي ايمان (2023) واقع المؤسسات الناشئة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر، المبادراتية للأعمال المعاصرة بين المرافقة ومتطلبات الاستدامة- حالة المؤسسات الناشئة، جامعة بشار: الجزائر.
- رحال، ع. بعيط، أمال. (2016). واقع المقاولاتية في الجزائر-دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد الصناعي. العدد11
- رحماني، إ. جاب الله، ط. (2014). سوسيولوجيا المقاولة في الجزائر من المداخل الكبرى إلى الدراسات المعاصرة، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات. مجلد1 عدد03
- زروال، ن. (د -ت). القيم الاجتماعية كمعيق للمشروع التنموي الصناعي الجزائري
- سعايدية، وردة. بضياف، عبد الملك. (2023). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تعزيز خطط التنويع الاقتصادي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية. المجلد 05. العدد 03.
- سعد، ندى الفيصل. (2013). الايديولوجيا المعنى والاستخدامات. معهد البحرين للتنمية السياسية.
- فلاق، محمد. (2022). ريادة الأعمال –المقاولاتية- من الفكرة الى التجسيد. (ط1)، ألفا للوثائق. قسنطينة: الجزائر.
- فنيش، وسيم. (2023). المقاولاتية النسوية في الجزائر واشكالية المجال الاجتماعي- الاقتصادي. دار الأيام للنشر والتوزيع: الأردن.
- قوجيل، محمد. (2016). دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. الجزائر.
- مشدال، ع (2015). تجربة الجزائر في الانتقال الى اقتصاد السوق واشكالية تطور الصناعة. مجلةRevue d'économie et de statistique appliquée المجلد 12، العدد 1.
- نوري، نوري. (2013). دراسة تحليلية لدور مؤسسات التمويل المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2000. المجلد.4 العدد 3.

○ BERBER N. (2014). L'entrepreneuriat en Alger. Mémoire de Magister en Management, option: stratégie, Université D'Oron: Faculté des sciences Economiques, De Science de gestion et Des Science Commerciales.

○ Snoussi et Mohammed Belkebir(.2017). L'Entrepreunariat en Algerie : cerner et remedier aux points de blocage pour assurer un bon demarrage, colloque national sous le thème : « Entrepreneuriat Féminin en Algérie ». Université Alger 3.